الفصل الرابع

حوكمة الولايات والصالح العام

ديفيد لونغانكير (David Longanecker)

ترى الولايات التعليم العالي بوضوح بوصفه صالحاً عاماً، هل هذا صحيح؟ إنها في النهاية تستثمر في التعليم العالي مبالغ طائلة، إذ تقدم حصة الأسد من تمويل المشروع، أكثر من 70 بليون دولار سنوياً. فيعد التعليم العالي في كل ولاية أحد أهم ميادين الإنفاق العام. ويحتل عموماً المرتبة الثانية أو الثالثة بعد التعليم الابتدائي والثانوي والخدمات الصحية (الطبابة المجانية ورعاية المعوزين، والصحة العامة). أنشأت ولاياتنا بنية تحتية لأكثر من ألفي مؤسسة عامة تطورت في القرن الأخير لأفضل نظام وطني للتعليم العالي وأكثره كلفة في العالم. وهذه شهادة على أن الولايات تنظر إلى التعليم العالي بوصفه يخدم الصالح العام.

ولكن ما الذي تراه هذه الولايات اليائسة صالحاً عاماً بالضبط؟ كان هذا المصطلح يعني -تقليدياً- تحسين الأفراد والمجتمع. فكان يُعتقد أن الصالح العام قد خدم إذا ما تحسن وضع المواطنين المتعلمين في حياتهم الخاصة، وارتفع مستوى معيشتهم في مجتمعاتهم. فإذا ما رفع التعليم العالي مستوى الحضارة،

www.obeikandl.com

وساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي، يكون قد خدم الصالح العام. كان المفهوم بسيطاً جداً كما نرى.

كان ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها جزءاً من الصالح العام المشتق من التعليم العالي. وبفضل خلق ما يعرف بـ (الرأسمال البشري) لتغذية النمو الاقتصادي، وبفضل إيجاد آلة البحث لدفع عجلة الابتكار والإبداع وإعادة الإحياء الاقتصادي، أسهم التعليم العالي بالحيوية الاقتصادية والاجتماعية والمدنية للولايات. فالمصادر المالية التي تضخها الولايات في التعليم العالي انعكست استثماراً في هذا الصالح العام.

ومع ذلك نسمع شكاوى من زوايا عديدة بأن الولايات المتحدة ومؤسسات التعليم العالي العام لديها تضل سبيلها - أي إن قدرة التعليم العالي على خدمة الصالح آخذة في التآكل. وصانعو السياسة في الولايات (الحكومات، والهيئات التشريعية) يبدون قلقهم بشأن المؤسسات العامة لإهمالها الأهداف العامة من أجل المصالح الخاصة. إن قادة مؤسسات التعليم العالي العامة (مجالس الإدارة، ورؤساء اللجان التنفيذية في المؤسسات والنظام، وأعضاء الهيئة التدريسية وسواهم)، يخشون في خضم ذلك أن صانعي السياسة في الولايات لم يعودوا يثمنون قيمة التعليم العالي بوصفه صالحاً عاماً، مستشهدين بانخفاض الالتزامات المالية بالمشروع. إن منطق صانعي السياسة وقادة المؤسسات وأعمالهم يسهمان في وجهات النظر شديدة الاختلاف هذه حول تقويم الوضع. فمنظوراتهم اليائسة تخلق عدم تناغم، يجعل من الصعب تحديد ما هو الصالح العام، ومن هو المسؤول عن حمايته. فمن هو المصيب؟ ومن هو الذي يتكلم لخدمة الولاية حقّاً؟ وما هو بالضبط الصالح العام؟.

دع السوق يقرر

إن التأمل في التوازن المناسب بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة - إضافة إلى دقة اختيار كيانات القطاع العام لتكتيكات القطاع الخاص - أصبحت

www.obeikandl.com

كلها تقليعة هذه الأيام. ويشهد المنتدى الوطني حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام على القلق العارم والاهتمام الكبير. إن زيمسكي (Zemsky) الرئيس التنفيذي لـ (تحالف التعلّم)، والذي أحدث كتابه (آفاق السياسة) تحسيناً على فهمنا لكثير من قضايا التعليم العالي على مرّ الزمن، قد أثار بحثاً واهتماماً بعمله المثير الذي يحمل بذور التطور المستقبلي المتعلق بأسواق التعلم، ذلك الذي ينشئ حالة تصبح بموجبها الكليات والجامعات مركزاً ذكياً لمعلومات السوق ومهماته. وفي حين أن كتاب زيمسكي لا يقف ضد تركيز التعليم العالي على خدمة الصالح العام، إلا أنه يشجع المؤسسات على أن توجّه بمبادئ القطاع الخاص، بما في ذلك معرفة قوى السوق وفهمها. أما منتدى ميلون (Mellon Forum-) حول التعليم العالي الذي انعقد في فجر الألفية الجديدة، فقد ركّز على موضوع الميزة التنافسية والغاية العامة في التعليم العالي. وروّج روبرت بيرداهل وتيرينس ماك تاغارت [2000] (Rebert Berdahl and Terrence Mac Taggart) مفهوم (كليات الميثاق) وعززاه بوصفه سبيلاً لتزويد الكليات والجامعات العامة باستقلال ذاتي كبير عن حكومة الولايات والإشراف التطفلي. لقد تبنت كولورادو (Colorado) منهجية جديدة راديكالية (يحركها السوق) لتمويل التعليم العالي عن طريق تقديم أكبر جزء من إعانات الولاية للطلبة على هيئة مستندات، بدلاً من تقديمها للمؤسسات على هيئة إعانات لقاء خدمات تقدم.

ليس كل واحد يحب هذه المنهجية المرتكزة على السوق. فعمل فرانك نيومان (Frank Newman) مع مشروع الآفاق المستقبلية في جامعة براون، ساعد على إثارة القلق بشأن ما إذا كان التعليم العالي (يضل سبيله) بفضل افتتانه بالخصخصة (نيومان، كوتورير، وسّكري، 2004، Newman, Couturier & Scurry). وعبر ستان إكنبري، 2001، (Stan Ikenberry)، في حديثه الوداعي لدى تركه منصب رئيس المجلس الأمريكي للتعليم، عن قلقه بشأن (خطر تحول قوى السوق إلى قوة مسيطرة في عملية إعداد السياسة الأكاديمية والعامة).

www.obeikandl.com

من الجلي تماماً أن قضية الأهداف الخاصة مقابل الأهداف العامة قضية مهمة، وهذا وقت إثارتها.

ولكن لماذا؟ ما الذي دفعنا إلى هذا العلم الجديد حيث توازن الدولة الصالح العام بالكسب الخاص، وتسعى إلى إيجاد موازنة جديدة، في حين لم يكن للموازنة هذه أي اعتبار في السابق.

وعودة إلى الأيام الخوالي، نجد أن الحكاية كانت أبسط من ذلك بكثير: إذ كان التعليم العالي يخدم المصلحة العامة، وهذا كل ما في الأمر. ومما لا شك فيه أنه كانت هناك مكاسب خاصة مقترنة بالغايات العامة: فالأفراد المثقفون جامعياً كانوا ينتفعون كثيراً في العديد من مجالات حياتهم، والمجتمعات ذات العناصر المثقفة جامعياً تنتفع من نوعية الحياة المتقدمة التي يجلبها المواطنون المثقفون، وكذلك العمل التجاري والصناعة يفيدان من القوة العاملة المثقفة والأبحاث الجامعية، إذ تزداد إنتاجية كل منهما. بيد أن هذه المنافع الخاصة لم تكن سبب وجود مؤسساتنا العامة، حيث كانت ببساطة منطقية ونتاج غير متوقع لاستثمارنا في خدمة الصالح العام.

أما اليوم، فقد بدأت الحكاية تتغير. فالتطور من مفهوم (دعم التعليم العالي) بوصفه صالحاً عاماً إلى مفهوم (الموازنة بين التعليم العالي وبين غاياته الخاصة والعامة)، قد حصل عبر مسارات ثلاثة متمايزة، لكل منها تبعاته المتعلقة بكيفية استجابة التعليم العالي والسياسة العامة اليوم لضرورة خدمة الصالح العام، وعن كيفية استجابتهما في المستقبل. وفي كل حال فإن الابتعاد عن التركيز الدقيق والوحيد على خدمة الصالح العام قد بدأ ببراءة كافية، وأحياناً كان مقصوداً، وأحياناً أخرى لم يكن كذلك، لكنه تطور، على أي حال، إلى نقلة واقعية ممكنة لا رجعة فيها نحو خدمة الأهداف العامة والخاصة على حد سواء.

www.obeikandl.com

المسارات الثلاثة

لقد سار تطور السياسة العامة من (خدمة الصالح العام) إلى «موازنة الغايات العامة والخاصة» في مسارات ثلاثة مختلفة، هي:

1. توحيد الأنشطة العامة مع المصالح الخاصة.
2. إغراء الكسب الخاص لتحقيق الصالح العام.
3. خصخصة المشروع العام.

إن المسار الأول المنعكس في منطق التعليم العالي العام وعمله معاً، وفي مجتمعات السياسة العامة قد بدأ انطلاقاً من مفهوم أنه بالإمكان توحيد الأنشطة العامة مع المصالح الخاصة لرفع مستوى الأغراض العامة بصورة أكثر فاعلية، إذ شرعت الكليات والجامعات في الولايات بتشغيل القطاع الخاص في بعض أنشطتها الجانبية مثل خدمات الطعام والطباعة والأمن وما إلى ذلك. إنهم يفعلون ذلك ببساطة، لأن التكاليف والمنافع تجعل ذلك جديراً بالاهتمام. فيمكن أن تحصل المعاهد على الخدمات من المتعهدين الخاصين بكلفة أدنى وبمستوى الجودة نفسها التي يقدمونها، بل أفضل. والواقع أن هذه الأنشطة لا صلة لها بجوهر عمل المؤسسات والأبحاث التعليمية، ولهذا فإن إقامة شراكة بين الخاص والعام، وتوفير مبلغ ينفق على الأنشطة الجوهرية، يعد مفهوماً عملياً جيداً.

كانت السياسة العامة تدعم هذا التوجه تماماً، قائلة إنه إذا أمكن تقديم هذه الخدمات الأساسية - ولكنها ليست جوهرية في صلب الاختصاص - عن طريق شراكات خاصة - حتى وإن جنى القطاع الخاص ربحاً من ذلك - فإن ذلك أمر جميل لأنه يسهم في الصالح العام. ويعدُّ جميلاً، على الأقل، طالما أنه ضمن شروطنا ومصطلحاتنا، أي طالما بقينا نحن (الولاية والدولة) أسياد مصيرنا بأنفسنا.

www.obeikandi.com

وبمرور الزمن تطور مفهوم الشراكات بين العامة والخاصة ليتجاوز التركيز المبدئي على الأنشطة غير الجوهرية. فصارت جامعات وكليات عامة عديدة تتعاقد اليوم مع شركات خاصة، ليس فقط لبناء قاعات سكنية وإدارتها، بل حتى لإدارة أنشطة الحياة السكنية، إذاً فقد تنازلت عن مسؤولياتها الأبوية إلى المتعهدين الخاصين. وهناك مؤسسات عامة أخرى تسلم الباعة الخاصين أنشطة جوهرية أخرى. إذ تقوم شركات خاصة مثل موقع e-college.com, Black Board, WebCT وغيرها بتطوير أقسام من المنهاج، وإدارته لهذه المؤسسات التعليمية العامة. إضافة إلى أن مؤسسات زميلة مثل جامعة ريغيس(Regis University) وجامعة كاليفورنية الرسمية (عبر مشروع Merlot ميرلوت) منحت حق وضع برامجها لمؤسسات أخرى. وفي حين أن هؤلاء الشركاء الخاصين يلبون معايير عالية في جودة المنتجات التي يقدمونها، فإن معاهدنا العامة، مع ذلك، قد منحت الآخرين سلطة قوية في تشكيل عملها الجوهري، فلم نعد سادة مصائرنا كما كنا عندما كنا نسيطر على أنشطتنا الجوهرية كلها.

وظل معظم صانعي السياسة داعمين تماماً لهذه المشروعات. ذلك لأنهم رأوا أن هذا التحول حتمي لا مفر منه في سوق التعليم العالي المتغير بسرعة كبيرة. من هذه الدوافع أن بعض المؤسسات التعليمية العامة ذات المصادر المحدودة لمتابعة مشروعات جديدة تعتمد على الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لحقن حياة جديدة في نظام عام مقيد المصادر. فلماذا لا ندع القطاع الخاص يجازف برأس مال المشروعات ثم يشتري المنتجات التي ثبتت جودتها في زمن ما من المستقبل؟

وفيما عدا هذه الأسباب العملية، أسهمت -على كل حال- التحولات الفلسفية في تغيير آفاق صانعي السياسة. إذ ازداد افتتان صانعي السياسة أنفسهم بفكرة استخدام المقاولين الخاصين لتقديم خدمات عامة، معتقدين -في أغلب الأحيان- أن القطاع الخاص يستطيع القيام بالعمل بصورة أفضل من المؤسسات العامة.

www.obeikandi.com

ويعزز قادة التعليم العالي عادة هذا المنظور بفضل مدى عجزهم عن رعاية الإنتاجية العالية وتعزيزها من قبل الموظفين الحكوميين الغارقين في سبات بيروقراطية الدولة.

وهكذا فإن المسار الأول -بعيداً عن الاعتماد على المؤسسات العامة لدعم الصالح العام- يحركه أمران: أحدهما عملي والآخر فلسفي، فبدلاً من أن تسعى المؤسسات إلى تقديم الخدمات لدى إبرامها عقوداً، فإنها تسعى إلى إيجاد (موازنة جديدة) بين العام والخاص، وهو أمر مربح لهم.

أما المسار الثاني لتحقيق توازن بين البرنامج العام والبرنامج الخاص، فيعكس تركيزاً جديداً ضمن الولايات على مغامرة إغراء الكسب الخاص ليكون في خدمة الصالح العام. وهناك مثالان على محاولة الإغراء هذه هما: التدريب حسب طلب الزبون، والبحث حسب طلب الزبون.

يعدُّ التدريب حسب الطلب المرغوب شائعاً تقريباً في كليات المجتمع في الولايات المتحدة، وتتزايد شعبيته في الكليات والجامعات ذات السنوات الدراسية الأربع كذلك. إنه يزوّد الأعمال بعمال مدربين حسب الطلب كدعم ضريبي مصمم للاحتفاظ بهذه الأعمال، أو لجذبها إلى المجتمع الذي توجد فيه الكلية أو الجامعة. وبموجب النموذج القياسي تعمل الكلية مع شركة لتصميم منهاج حسب الطلب، يقدم مهارات خاصة بجودة عالية للعمال الحاليين أو العمال المستقبليين بهدف تلبية احتياجات الشركة التصنيعية.

وتدفع الدولة أحياناً لتغطية تكاليف برامج التدريب حسب الطلب هذه، أو تمولها صناديق التنمية الاقتصادية المحلية، وأحياناً يدفع أرباب العمل جزءاً من التكاليف أو كلها، ولكن نادراً ما تُمول هذه الأنشطة من الإعانات التي تتكدس بفضل المخصصات المعينة للتعليم العالي. وهناك صيغة راديكالية من هذا النوع من التدريب والتمويل في كولورادو، حيث تنازلت مؤسسات التعليم العالي جميعها

عن مهمة تصميم المناهج المخصصة لبرامج التقنية العليا إلى مؤسسة رسمية جديدة، هو معهد كولورادو للتقنية (CIT) الذي يطور برامج أكثر استجابة للصناعة التقنية في الولاية مما طوره التعليم من برامج في الماضي.

فما هي الصفقة الكبرى، إذاً؟ هل نشوه حقّاً الصالح العام إذا ما استجبنا أكثر بصورة مباشرة للمجتمعات التي نخدمها؟ أليس ذلك امتداداً لما نسعى إليه دائماً، بل مع ارتباط مباشر أكثر بأحد زبائننا النهائيين، الذي هو مجتمع العمل؟ من الواضح أن التنمية الاقتصادية الناجحة تخدم هدفاً عاماً بتعزيز الحيوية الاقتصادية للمجتمع.

أم إننا بعنا أنفسنا؟ إذ على الأقل، نفقد -بفضل التدريب حسب الطلب- كوننا قبطاناً لسفينتنا، وبدلاً من ذلك تقاسمنا الأعمال التي نخدمها في السيطرة على مناهجنا التي هي مصيرنا. فضلاً عن أن بعض كليات المجتمع تسعى الآن جاهدة إلى تحقيق هذا الإشباع في التدريب حسب الطلب، على حساب الخدمة الجيدة التي ينبغي تقديمها لمهمتها الجوهرية والأصيلة، وهي تعليم تقني عام عالي الجودة واسع القاعدة، خصوصاً للطلبة الذين جردوا تقليدياً من بقية حقول التعليم العالي. فمن الذي سيخدم هؤلاء الطلبة عندما تتخلى عنهم كليات المجتمع وتتركهم خلفها؟.

فيما يتعلق بالبحث حسب الطلب، يختلف النشاط قليلاً، ولكن الحكاية هي نفسها. فالتعليم العالي ينخرط دائماً في البحث التطبيقي. وفي حين أن البحث الأساسي مازال جزءاً مهماً من مهمة جامعاتنا العامة (الحكومية)، فإننا مازلنا نرغب في أن يُقوّم بحثنا بما له من منفعة. لقد غيّرت جامعاتنا (لاند غرانت) الرائعة مشهد أمريكا تماماً بفضل بحثها في ميادين الزراعة والميكانيكا. فكل عمل زراعي مدين فعلاً بثروته ونجاحه إلى البحث الذي تموله الدولة تقوم به هذه الجامعات العظيمة. حتى أكثر جامعات (لاند غرانت) تواضعاً لدينا تحتل أفضل مكانة بين معاهد البحوث ومؤسساتها في العالم.

www.obeikandl.com

خدم هذا البحث الصالح العام. وكانت تموّله الدولة إما من قبل الولايات أو من قبل الحكومة الفيدرالية. بيد أن هذا يتغير اليوم، أيضاً. إذ أصبح يأتي معظم تمويل البحوث في المؤسسات والمعاهد الحكومية من المشروعات الخاصة التي لها في ذهنها غايات خاصة بها، بصورة واضحة، وليست غايات عامة.

ومرّة أخرى، ما هي المشكلة؟ من المؤكد أن لهذه الكيانات الخاصة غاياتها الخاصة، ولكن هل هذا يفسد الصالح العام إن خدم عن هذا الطريق؟ كيف يختلف الأمر عندما تتعاقد شركة جنرال للمطاحن، أو شركة إكسون أو شركة ليلي مباشرة مع جامعة حكومية؟ فالبحث يظل بالتأكيد يخدم الصالح العام، حتى ولو أقيم لمصلحة الشركة الراعية الخاصة بها. يقول بعضهم: إن هناك فرصة لخنق نتائج هذه البحوث أو إعاقتها، ولكن المؤسسات التي تدرك أنها تخدم الصالح العام يمكن أن تحميها من هذه النتائج المشينة. فكون البحث محصوراً بالمصالح الخاصة لا يعني أبداً أنه لا قيمة له، بل هو دليل قوي على منافع البحث.

ومن جهة أخرى، تؤدي مغازلة القطاع الخاص إلى تسليم مصيرنا إلى الآخرين إذ لم نعد نقود سفينتنا، رغم أننا نخدع أنفسنا بإيهامها أننا نقودها. فضلاً عن أن الكسب الخاص لا يتناسب كلياً مع الصالح العام. وعلى الرغم من أن البحوث الممولة من القطاع الخاص تسهم في القطاع العام، فإن الدلائل المتراكمة تفيد بأن نتائج البحوث يمكن أن تتأثر بمصدر الدعم المالي بدلالة النتائج المشتركة والنتائج غير المقبولة. وفي حين أن الصالح العام يدعم دائماً المصالح الخاصة، فإن المصالح الخاصة لا تدعم دائماً الصالح العام. إن ازدياد تحول جامعاتنا الكبرى إلى أن تكون خاصة أكثر يسفر عن التضحية بالصالح العام.

وعلى الرغم من الإشكالات المحتملة الناجمة عن المغازلة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، فإن صانعي السياسة، تماماً كقادة المؤسسات العامة ينطلقون لمعانقة هذه الشراكة الجديدة وتبنيها. والواقع أن الولايات والحكومة

www.obeikandl.com

الفيدرالية تقدم غالباً معونات إلى هذه الأنشطة بصورة مباشرة، وغير مباشرة. وهناك اتجاه حديث على الصعيد الفيدرالي لتشجيع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لدى تقديم طلبات الحصول على منح فيدرالية. تتطلب بعض البرامج ضمن ميزانية تحسين التعليم في مرحلة ما بعد الثانوي (FIPSE)شراكات بين العام والخاص أو تشجيعها.

هناك إشارة تحذر من أخطار هذه المنهجية. على أي حال، يتركز كثير من الغموض في البحث الذي يتم حالياً عما إذا كان التعليم العالي، أساساً يعدّ صالحاً عاماً أم صالحاً خاصاً، أم كليهما معاً في الوقت نفسه. وبوصفنا داعمين للتعليم العالي فإننا هيأنا لترويج القيمة العظيمة للتعليم العالي غالباً، بصب العائدات الضخمة في الاستثمار بدلالة الدخل الفردي والإنتاجية البحثية معاً. وأعددنا المسألة بحيث يسوّغ هذا الصالح العام الاستثمار العام الهائل في التعليم العالي. بيد أن بعض صانعي السياسة يقولون إننا قد خلطنا بين العلاقة المتبادلة، والعلة والمعلول، أي أننا قلبنا المعادلة رأساً على عقب. والفضل يعود إلى حواراتنا، إذ بدا بعض صناع السياسة في الولايات مقتنعين بأن ما كان يعدُّ صالحاً عاماً، يزوّد فعلاً المكاسب الخاصة أكثر من المكاسب العامة، لذا يجب تمويله من المستفيدين الخاصين. فإذا كان الطلبة هم المستفيدون أساساً من التعليم الذي يتلقونه، ربما يكون من الصالح العام أن يدفعوا لقاء المنتج. وتوحي الزيادات الحديثة التي طرأت على رسوم التعليم بأن الطلبة -القادرين على دفعها، على الأقل- سيدفعون للحصول على هذه الخدمة راضين أكثر مما كانوا في الماضي. يعتقد كثيرون من صناع السياسة أن للنظام القائم على السوق دلالة أكبر، لأننا نحن علمناهم هكذا في غفلة منا. ويمكن أن يجري الحوار نفسه بشأن البحث أيضاً: دع الذين يريدون البحث يدفعون تكاليفه. تدل جهودنا الحديثة الناجحة لاجتذاب المزيد من التمويل الخاص للبحوث على أن عدة من الصناعات راغبة تماماً في التعاقد على مثل خدمات البحث هذه.

www.obeikandl.com

وهكذا يترك صانعو السياسة يتساءلون باستغراب. ربما تغير المبدأ. أم أن منطقنا كان ناجحاً جداً في إقناع الجماهير بأن المبدأ قد تغير، في حين أنه لم يتغير في الواقع.

إن ما يؤدي إلى المسار الثالث والنهائي، الذي قلبت حوكمة الولاية الميزان بين الصالح العام والصالح الخاص رأساً على عقب في السنوات الأخيرة: بنظرتها إلى المشروع العام على أنه مشروع خاص. يحدث هذا الآن بطرق متنوعة.

من الطرق التي قلبت السياسة العامة هذا الميزان بفضلها تحويل حوكمة المؤسسات العامة عن الملكية العامة، عن وعي أو عن غير وعي. إن حركة العقد الاجتماعي الجامعية، التي حُمّلت أعباء تحرير المؤسسات العامة من الإدارة العامة قد تم تبنيها لصالح المؤسسات، في عدة ولايات، بما فيها كولورادو، وماري لاند، وماساشوسيتس، وأوريغون. وفي حين ظلت مؤسسات العقد الاجتماعي محكومة من قبل مجالس تعينها الدولة أو الولاية، فإن (مواثيقها) لا تتضمن نصوصاً تبين الطريقة التي ستخدم بموجبها الصالح العام، إلا قليلاً. يقتنع مروجوا هذا المفهوم بأن مسؤولية مؤسسات العقد الاجتماعي تجاه الصالح العام ضمنية أصلاً في إنشائها، ولكن التوقعات الضمنية خاضعة للتفسير.

وبالمثل غازلت ولايات عديدة بما فيها أريزونا، وكولورادو، وهاواي، وأريغون مفهوم تحويل مؤسساتها العامة من وضعيتها بوصفها (وكالة عامة)، إلى وضعية كونها (مشروعاً خاصاً)، متيحة لها فرصة التهرب من البيروقراطية الولاياتية، وأن تصبح أكثر إبداعاً بوصفها عملاً خاصاً.

وهناك جهد أخر «لإعادة التوازن» جعل بعض المؤسسات التعليمية العامة تخاطر في الانخراط بأنشطة ربحية. إن جهد جامعة ماري لاند الذي أطلقته الآن لإقامة إعانة ربحية بشكل مباشر يعكس مثل هذه المجازفة. يوحي الخروج

www.obeikandl.com

السريع لجامعة ماري لاند وغيرها من الجامعات الخاصة الأخرى عندما لا تحقق ربحاً سريعاً بأن هذه المؤسسات لم تكن مدركة بوضوح لمهمتها: هل هي تخدم الصالح العام أم الصالح الخاص؟! وبالمثل كذلك لدى العديد من المؤسسات العامة مواقع ثابتة في مشروعات تعليمية وبحثية ربحية، بحيث صارت تنتج مشروعات أنشطة بحثية وتنموية اقتصادية خاصة بها. وربما يكون لهذا معنى وقيمة إذا ما افترضنا أن الاستثمار العام يؤدي في معظم الأحيان إلى الحصول على عائدات ربحية. ومع ذلك يعد هذا مثالاً آخر على المؤسسات العامة الساعية إلى كسب خاص.

قانون إعادة التوازن

لماذا تتابع مؤسساتنا العامة مشروعات ربحية كهذه؟ يعود جزء من الأسباب إلى أنها تريد المنافسة في عالم التعليم العالي الأمريكي الذي يحركه السوق. فكل حاكم، ومشرع، ومجلس حكم عام يشجع الجامعات العامة التي يعملون لديها، لجمع مزيد من الموارد من مواقع غير عامة. فمن جهة يقوم التعليم العالي العام بتحاشي تحوله إلى الخصخصة أكثر لأن صناع السياسة في الدولة يوجهونه لفعل ذلك. ولكنه بهذا يجازف بفقدان رفده للمصالح العام. ومن جهة أخرى يقوم التعليم العالي (بإعادة التوازن) لأن ذلك أكثر ربحية ومتعة من مجرد التركيز على الصالح العام. يعد هذا صحيحاً لدى مجالس الحكم العامة وأعضاء الهيئة التنفيذية في المؤسسات. فقد اشتهر لص البنوك ويلي ساتون (Willie Sutton) بقوله لدى سؤاله عن سبب سرقته للبنوك: (لأن المال موجود هناك). ومثَلُ حال التعليم العالي العام اليوم كمثَلِ هذه الحالة نفسها. من الواضح أن المال ليس في الصالح العام، خصوصاً إذا ما قورن اليوم بأنشطة أقل توجيهاً من قبل الصالح العام. إن ما يدخل البهجة إلى صدر رئيس التعليم العالي أو إلى مجلس إدارة التعليم العالي هو تسجيل عقد بحثي جديد، أو منحة موجهة، وليست محاولة التزلف إلى الحاكم ليوصي

www.obeikandl.com

بمزيد من التمويل للتعليم العالي لدى طلبة الميزانية، ولا التوسل إلى المشرع ليحافظ على دعم التعليم العالي (وكلاهما غالباً لا يفلح).

إن كثيراً من هذا الابتعاد عن خدمة الصالح العام يعدّ حديث العهد جداً، بحيث يغدو من الصعب معرفة كيفية ردّ السياسة العامة على ذلك في المدى الطويل. وللأسباب المذكورة آنفاً يبدو أن التغيير، الذي أشرت إليه تأدباً بعبارة (إعادة التوازن)، قد استقر تماماً في أذهان غالبية صانعي السياسة، الذين يؤمن كثيرون منهم بأنه يمكن خدمة الصالح العام بصورة أفضل كلما أصبح أقل عمومية.

ومع ذلك توحي الدلائل إلى أننا نواجه مخاطر محتملة كبيرة بسبب تقليص اهتمام المؤسسات العامة المتوقع بالصالح العام.

أولاً، عندما تزيد المؤسسات التعليمية العامة تركيزها على التنمية الاقتصادية النفعية الخاصة -للطلبة والمجتمعات التي يعيشون فيها- فإنها توفر أيضاً عذراً لتقليص الاستثمار العام فيها. والواقع أن تخفيض حصة الدولة أو الولاية من مخصصات التعليم العالي قد أقنع بعضهم ضمن مؤسساتنا أن ذلك قد حصل فعلاً - رغم أن الزيادة المستمرة في التمويل على أساس كل طالب يناقض هذا الانطباع. ومهما كانت الحالة، فإن تقليص (عمومية) التعليم العالي العام سوف يضعف كثيراً مفهوم خدمة الصالح العام - فالصالح العام هو الذي يسوّغ الاستثمار العام.

والواقع أن هذا ربما يتجاوز مجرد تقليص مخصصات الولاية المباشرة. كيف تفهم دوائر الضريبة وعائدات الولايات إعفاءات الضرائب المستقبلية على التعليم العالي، بما في ذلك قيمة الإعفاءات الضريبية الحالية الهائلة على الممتلكات، إذا ما نظر إلى المشروع على أنه بائع لخدمات خاصة أكثر مما هو مقدم لخدمات عامة؟ يغدو هذا السؤال أكثر أهمية لدى دخول ممولي التعليم الربحيين إلى

www.obeikandl.com

المجتمع الجامعي، يبررون ذلك بأنهم يقدمون خدمات مساوية، ولكن بخسارة ظاهرة، بسبب إعاناتهم الظاهرة والباطنة العديدة التي يقدمونها إلى المنافسة المعفاة من الضرائب والتابعة للقطاع العام.

وربما كانت الكارثة الأقرب حدوثاً، على أي حال، هي احتمال أن يبدأ التعليم العالي بخداع نفسه، بأنه سيبدأ بإعادة تحديد مفهوم الصالح العام بطريقة تؤدي إلى الادعاء بالنجاح في أداء الخدمة، بينما لا يكون الأمر كذلك في واقع الأمر.

خلاف ظاهر بجلاء

هناك في الواقع فرق بين الصالح العام والكسب الخاص. في المجتمع المتحضر يعدّ الاهتمام بمن هم أقل حظاً وثراء طريقة من طرق خدمة الصالح العام. إذ إن الصالح العام تعني التأكد من أن الأقل حظاً وثراءً هم الذين تلقوا الخدمات. ومع ذلك لا توجد مصلحة خاصة ملزمة لمتعهد الخدمات الجامعية كي يخدم هؤلاء الأفراد، إذ لا يجني من ذلك كسباً خاصاً. وبغياب التدخل العام في خدمة هذا الصالح العام، يظل الأقل حظاً مهملين. لقد أدركت المؤسسات العامة هذا الالتزام، تاريخياً، ذلك بسبب مهمتها، والأهم من ذلك بسبب تلقيها تعويضاً عما تفعله. فإذا ما اختفت مصادر الدعم العامة للصالح العام، فإن المؤسسات العامة سوف تفقد الحافز لخدمة المحرومين، وذلك بحد ذاته خسارة للصالح العام. وما لم نُعِد تعريف الصالح العام وتحديده بحيث لا يعود الأقل حظاً يشكلون همّاً من همومنا، أو نزيح المسؤولية تجاههم إلى الآخرين (ولو بلاغياً على الأقل). أليس هذا ما نفعله - في واقع الأمر - عندما تعيد إحدى جامعاتنا أو كلياتنا تعريف مهمتها وتحديدها لتصبح أكثر انتقائية أو (كما قال بوب زيمسكي) عندما تصبح مركز معلومات للسوق مستثنين بذلك الأقل حظاً كي يعززوا مهمتهم وصورتهم؟!.

ومن الطرق الأخرى التي نخدم بموجبها الصالح العام حماية جودة الخبرة التعليمية التي نقدمها، وضمانها. ومع ذلك يمكن أن تتعرض جودة مشروعنا التعليمي كله للخطر إذا ما فقدنا التركيز على الصالح العام. ورغم أن قاعدة الخصخصة تقوم على رعاية التنافس الأكبر وتغذيته، ومن ثم تحسين الجودة، فإن ذلك غالباً ما يكون مجرّد هراء. إذ إن ما يفعله التنافس غالباً هو تشجيع تسويق المنتجات ورعايته، وليس رعاية الجودة الأعلى. فجوهر التسويق هو المبيعات وتجزئة السّوق. ومن ناحية أخرى، فإن الجودة تتعزّز عندما تتوافر المعلومة الأفضل، وليس عندما تسوّق، لدى الزبون (يتحدث الاقتصاديون الحقيقيون عن تقديم معلومات تامة، ولكني أقبل بمعلومات أفضل). إن التسويق الذي يركز على الكسب الخاص وليس على الصالح العام، يعتمد أساساً على الخداع، فهو يتظاهر بأنه يقدم نوعية جيدة، سواء كانت هذه النوعية موجودة فعلاً أم لا. ربما تكون سيارة BMW أفضل من سيارة هوندا، ولكنها ليست أفضل بما يسوّغ هذا الفرق الكبير في السعر؛ وهذه ليست هي الحكاية التي تعرضها BMW في حملتها التسويقية.

إن الاهتمام بالأقل حظاً وثراءً ورعايتهم، مع ضمان تعليم عالي الجودة هما الطريقتان اللتان نخدم بموجبهما الصالح العام. كما أن تشجيع الانخراط المدني ورعايته، وشحن الناس بالمبادئ الديمقراطية، ورفع مستوى الحياة العامة كلها تعد طرقاً لخدمة الصالح العام. والمسألة هي أن لمفهوم خدمة الصالح العام معنى واقعياً متميزاً في عالمنا، ويدل على أمر مختلف جداً عن مفهوم خدمة الأغراض الخاصة.

فما الذي تنذر به سياسة الدولة وحكومتها كل هذا فيما يتعلق بالتوازن بين الصالح العام والكسب الخاص؟

توحي الأدلة، على المدى القصير، بأن الولايات كلها ستستمر في رد الفعل، كما كانت في السنوات القليلة المنصرمة: أي أن تجمع بين اللامبالاة السليمة

www.obeikandl.com

وشيء من الدعم النشيط في تحويل الميزان من خدمة الصالح العام إلى تبني الكسب الخاص. لماذا؟.

أولاً: لأن ذلك أرخص، وهناك حالياً ضغط هائل ضمن حكومة الولاية لتقليص خدمات الولاية لتتمكن الولايات من تقليص أعباء الضرائب.

ثانياً: لأن ذلك يناسب فلسفة الخصخصة التي فازت بثقة عظيمة لدى صناع السياسة في الولايات.

ثالثاً: لأن التعليم العالي أيضاً يحب هذه الفلسفة -في واقع الأمر- في حين أن العديد من القادة في التعليم العالي العام يشجبون بعنف عدم الاستثمار الظاهر في مهمتهم العامة، ومع ذلك فهم يستمتعون بفكرة اكتساب المزيد من الاستقلال الذاتي. فضلاً عن أن كثيرين منهم قد افتتنوا بموارد العائدات غير العامة التي ازداد توافرها لديهم (وبفضلها يستطيعون القيام بأمور ليست عامة).

رابعاً: لأنه سيمر وقت قبل أن نشهد الأضرار الناجمة عن إحجامنا عن دعم الصالح العام. فكما قال آل ييتس (Al Yates) رئيس جامعة كولورادو الرسمية سابقاً «والذي أشرحه الآن، إن تفكيك التعليم العالي كتفكيك سفينة في البحر. إذ يمكن تفكيك السفينة عارضة عارضة وبإزالة أكثر من عارضة يلوح الموت الذي ينتظرنا. وفي النهاية لا تعود السفينة جديرة بالبحر».

هذا بالطبع نذير شؤم، ليس فقط للتعليم العالي، بل لمجتمعنا عموماً. فإن فقدنا رؤيتنا لخدمة الصالح العام، فإن نسيج حضارتنا كله سيتآكل. ومع هذا، ربما لا ندرك ذلك.

على الرغم من وجود هذا الخطر، أعتقد أن المدى الأبعد يحمل نتائج مختلفة وأكثر تفاؤلاً. ويعرف معظم صانعي السياسة في الواقع، الفرق بين الصالح العام والكسب الخاص، ويستحسنون هذا الفرق. فعندما يصل الأمر إلى أن اللهاث وراء الكسب الخاص سيتهدد مقدرتنا على دعم الصالح العام، تدب الحياة في

www.obeikandi.com

السياسة العامة ثانية لحماية الصالح العام. ولسوف تتم حماية الوصول إلى التعليم العالي وتحصيله، وسوف تُضمن النوعية. وسوف يُدعم البحث في المصالح العامة. فسواء فعلت ذلك الولايات عن طريق إقامة مؤسسات جديدة كالتي أقامها حكام الولايات الغربية (جامعة الحكام الغربيين)، أو عن طريق الحكم في مؤسساتهم القائمة من خلال نماذج تنظيمية وتمويلية جديدة مبتكرة لم تعرف من قبل، فإني واثق أن الولايات وصانعي السياسة فيها سوف يحمون - في النهاية - الصالح العام الحقيقي.

قال ستان إيكينبيري (Stan Ikenberry)رئيس المجلس الأمريكي للتعليم في خطابه الوداعي لدى تركه هذا المنصب(2001): «ليست المشكلة هي الافتقار إلى الاتفاق على القيم والأهداف الجوهرية، فلدينا إجماع مقبول على نطاق واسع. وفي حين نتفق على هذه القيم والمفاهيم، فإن الأمر يغدو أكثر صعوبة كل يوم لتحقيق التوازن بين ما هو عملي وما هو مثالي: فهل يزيح السوق في النهاية قادة التعليم العالي عن مقعد القيادة؟».

أصاب إيكينبيري، ولكنه ربما خشي المجرم غير الحقيقي. ففي حين أنه أصبح شائعاً لدينا بل ومريحاً لنا نحن العاملين في التعليم العالي أن نلقي اللوم بسبب هذا التحول عن خدمة الصالح العام على الآخرين -وخصوصاً على صانعي السياسة- فإن ما يقوله بوغو (Pogo) يكون صحيحاً تماماً، إذ قال: «لقد التقينا العدو الذي هو نحن». إذ ربما لا يُزاح قادة التعليم العالي عن دفة القيادة، بل ربما هم الذين سيوجهون التعليم العالي في هذا الطريق، وهم يشعرون بالارتياح.

ليست هذه أحجية، على أي حال. فهناك طرق كثيرة لإعادة السفينة إلى مسارها ثانية. ربما لا يكون أحد النماذج هو أن نوحد الخاص بالعام، بل أن نختار الكسب الخاص لخدمة الصالح العام. وربما بفضل سياسة عامة محترفة، يمكننا تحفيز الأعمال الخاصة على دخول شراكات تعليمية أكثر تعاونية، يستطيع

www.obeikandi.com

بموجبها الطلبة الآتون من خلفيات أقل حظاً وثراءً تحصيل المال والعلم بآن واحد. وربما نستطيع إقناع القطاع الخاص ليقوم بتطوير أدوات تقويم النوعية السوقية التي تساعدنا على تحسين فهم تعلّم الطلبة.

قال -ذات يوم- هارولد إنارسون (Harold Enarson) المدير التنفيذي السابق للجنة التعليم العالي عبر الولايات الغربية، ورئيس جامعة أوهايو الرسمية، والحكيم الحالي في التعليم العالي الأمريكي: «إن أولئك الذين يحاولون تحقيق سياسة عامة كاملة لا يعيبها شيء، سوف يعانون مصير دونكشوت ذاته - قتال طواحين الهواء - وربما بمفهوم النجاح الخاطئ ذاته في المعركة». واقترح أنه كي ينجح صانعوا السياسة في جلب السياسة العامة، عليهم البحث عن أهداف أكثر تواضعاً، أي إنه يتم إحراز النجاح الحقيقي في السياسة العامة فقط بـ (ترويض ما لا بد منه) هذه نصيحة حكيمة تقدم العون إلينا ونحن نسعى اليوم إلى إيجاد توازن بين خدمة الصالح العام واتباع تخمتنا الحالية بالمكاسب الخاصة للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

References

Berdahl, R. O., & MacTaggart, T. J. (2000). *Charter colleges: Balancing freedom and accountability.* Boston: Pioneer Institute for Public Policy Research.

Ikenberry, S. O. (2001, 20 February). *Mission and market: A leadership struggle for presidents.* Plenary session speech, 53rd annual meeting of the American Council on Education.

Newman, F., Couturier, L., & Scurry, J. (2004). *The future of higher education: Rhetoric, reality, and the risks of the market.* San Francisco: Jossey-Bass.

Zemsky, R. (September 1998). A very public agenda. *Policy Perspectives, 8*(2).

www.obeikandl.com